

ملخص إجتماع السيد المحافظ مع رؤساء مجالس الإدارة والمدراء المفوضين للمصارف

الأربعاء : 2016/5/25

المحور الأول: حماية القطاع المصرفي

- 1- شهد العالم تطورات مهمة في الإطار المصرفي ، كان في مقدمته الإهتمام الإستثنائي بالإمتثال ، وغسل الأموال ومكافحة الإرهاب .
لذلك إهتم البنك المركزي العراقي بذلك منعاً لحدوث أضرار مالية وقانونية للجهاز المصرفي ، ووضع وفقاً لذلك خطة لإعداد الكوادر ، والبنى التحتية لهذا الغرض ، بل وقام بجهود دولية حديثة لتغيير موقع العراق من مستوى سيء (كما في 2012) إلى مستوى أكثر قبولاً. وعبر إستجابة لمتطلبات منظمة العمل المالي .
- 2- جرى تشكيل مجلس أعلى لمتابعة موضوع الإمتثال ومكافحة غسيل الأموال ، وفي مقدمة ذلك تجاوز النقص التشريعي في موضوع الإمتثال وغسيل الأموال ، وإستعان لإرساء القانون بخبرات دولية وتم إصدار القانون الذي يُعد فيصل حاسم في معالجة الإمتثال وغسيل الأموال.
- 3- هنالك إشادة وتقييم لمجهود البنك المركزي من قبل المؤسسات الدولية المعنية .
- 4- وعلى الرغم من الشوط والتقدم المُحرز ، إلا أن هنالك حملات إعلامية وضغوط غير موضوعية تشوش على إداء الجهاز المصرفي والبنك المركزي ، في جانب الإمتثال والقانون الصادر ، في وقت أيدت الجهات الدولية المعنية إن القانون وإجراءات البنك صممت وفق أحدث الممارسات كما يرى صندوق النقد الدولي .
- 5- للتقدم بإتجاه التطبيق ركز البنك على إنجاز اللوائح التنفيذية للقانون ، والذي سيلزم كل طرف بدوره الصحيح ويضع كل وحدة مصرفية إزاء دورها في تنفيذ القانون.
إذا يجب أن يكون واضحاً للجميع ، إن أي خرق من المصارف للتعليمات ، سيُدرج ضمن مخالفات قانون غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب ، وسيُعد ذلك خرقاً جنائياً ، لايتوقف عند الغرامات المالية بل ستتخذ المحكمة المختصة إجراءاتها العقابية.
- 6- إن مهمة حماية الجهاز المصرفي تستدعي :
 - أ- الإلتزام بتعليمات البنك المركزي ، لأنها مصممة وفق هذا القانون.
 - ب- الإلتزام باللائحة التي ستصدر لتنفيذ القانون.
 - ت- على مجالس إدارات المصارف ، مراقبة ومتابعة ذلك ، وهي مسؤولة عن حسن التنفيذ أمام القانون.

ث-سعي الإدارات المصرفية لتدريب وحدات الإمتثال لحماية المصرف والزبائن إزاء أي خرق للقانون ، والبنك المركزي مستعد للمساعدة في التدريب .

ج-توجيه الأطراف المعنية في البنك (تدقيق ، حسابات ، رقابة) لمتابعة تطبيق الإمتثال بشكل مركز وواضح وتأشير أي خرق سريعاً.

ح-لابد لتنفيذ القانون تبرير أي معاملة مصرفية وسلوك المصرف وزبائنه وتعاملاتهم وخاصة قضية التحويلات المالية.

7- يُعد تشكيل مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب برئاسة السيد المحافظ خطوة عملية بإتجاه مشاركة الجهات الأمنية والوزارات والجهات ذات العلاقة في الدولة عبر ممثلها في المجلس في حماية الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي وتفعيلاً للقانون.

المحور الثاني : التحويل الخارجي

يُمثل التحويل الخارجي بيع وشراء العملة الأجنبية من القضايا الشائكة والتي تُخلف ضغوطات كبيرة على البنك المركزي ، في وقت يبذل البنك جهوداً لتسهيل مهمة الحصول على النقد الأجنبي وحماية المتعاملين بالنافاذة من المصارف ، ومن أجل قيام البنك بهذه المهمة يقتضي مراعاة ما يأتي:-

1- لابد لتوفير الإطمئنان والرصانة لعمليات طلب العملة من قبل المصارف المشاركة في النافذة ، إختيار بنوك خارجية مراسلة ذات سمعة وتصنيف ائتماني عالي ، وسيصبح هذا الأمر معياراً لتفضيل حصول المصرف على العملة الأجنبية.

2- يُدرك البنك المركزي وجود صعوبات في حصول المصارف العراقية على بنوك مراسلة مصنفة ولكن ذلك لا يُعد مستحيلاً وعلى الجميع العمل بهذا الإتجاه.

3- لغرض تجاوز مشاكل طلب العملة ومايعتري عمل النافذة من مشاكل وضغوطات باتت تتعب البنك المركزي ، قام البنك المركزي بتطوير معايير موضوعية تراعي جوانب الإلتزام بالقوانين وقواعد العمل في المصارف والشركات.

4- لا يمكن الإستمرار بمنح المصارف حصة في النافذة دون أن تكون المصارف قادرة على ضبط عملياتها ومنها التحقق من مصادر أموال الزبائن ، وهو أمر يقع في صلب مهام المصرف لا بل يرتبط بجوهر تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال .

5- الإلتزام بتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بموضوع بيع العملة الأجنبية.

6- إن بيع العملة لأغراض غير مطابقة للطلب المقدم سيخلق إشكالاً للمصارف ، وفي مقدمة ذلك يُمثل خرقاً لقواعد الإمتثال . وقد تضع المصارف والشركات في إطار شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

7- إن بيع المصارف للعملة المستلمة بأسعار عالية مستغلة الظرف الاقتصادي والسياسي لا يعكس سلوكاً مقبولاً لوحدات اقتصادية وطنية ، فضلاً عن إن مخالفتها هي مخالفة لتعليمات البنك المركزي بهذا الشأن ، لذلك ستكون غرامة هذه المخالفة هو تحميل المصرف الهامش الذي يحققه والذي يزيد عن السعر المحدد بموجب التعليمات ، فضلاً عن الإجراءات الأخرى .
علماً إن البنك المركزي قادر على إيجاد الأساليب والمنافذ الأخرى لتغطية طلب العملة بعيداً عن المصارف والشركات غير الملتزمة بتعليماته .

المحور الثالث : مراقبو الحسابات :

- 1- بسبب المعاناة والأخطاء والتجاوزات لمجالس الإدارات للقواعد المحاسبية والمالية المصرفية ، عبر الضغط على مسؤولي الحسابات فإن البنك إتخذ قراراً بتعيين مراقب الحسابات بعقد لسنوات خمس ، مع إختيار المحاسبين المؤهلين من ذوي الخبرة والإمكانية .
- 2- تُعد الشفافية وتقديم التفاصيل كاملةً إلى مراقبي الحسابات من أهم الإعتبارات التي يبني عليها البنك تقييمه للمصرف ، كذلك تقديم المصارف لبياناتها بشكل دقيق .
- 3- إن الإهتمام بمراقبة الحسابات امر مهم لحماية الجهاز المصرفي ، ولتمكين البنك المركزي من ممارسة دوره المطلوب في الرقابة .

المحور الرابع : مبادرة البنك المركزي للمشروعات الصغيرة :

- 1- بادر البنك بمشروع إستثنائي (ترليون دينار) لتحفيز الاقتصاد العراقي ، ومنح الجهاز المصرفي دوراً مهماً في ذلك ، فضلاً عن دعم العوائد للمصارف الخاصة .
- 2- إن النتائج المتحققة لأتُبشر بتفاعل واضح مع المبادرة ، بل إنها لأتُمثل واقعاً يتناسب مع حاجة الاقتصاد العراقي للتمويل وتقليل البطالة .
- 3- إن المصارف الخاصة غير مهتمة بالتمويل الصغير وتحصر إهتمامها بالنافذة ، وهو سلوك لا يتناسب وأهمية تنويع المحفظة الاستثمارية .
- 4- هنالك نقص واضح في الإعلان والترويج والوصول إلى المحتاجين للإقراض وهو مانلمسه من الإعلام ومراجعات الناس .

وبعد إنتهاء السيد المحافظ من التوضيحات والتغطية قام بالإجابة والمناقشة للأسئلة المثارة من الحاضرين ، ومن رابطة المصارف وأكد إن على الرابطة أن تقوم بدور إستثنائي لمعالجة مشكلة المصارف المتعثرة وهو واجبها الأساس ، وأكد السيد المحافظ على إن عدم إستجابة بعض المصارف لتلبية طلبات المودعين يعتبر خطأ أحمر لا يمكن قبوله أو السماح به ، وإن البنك المركزي سيتخذ قرارات صارمة وحاكمة إزاء أي مصرف متلكئ في هذا الأمر .